(مترجمة)

العناوين:

- **الاقتصاد العالمي سيحصل على 12 تريليون دولار أمريكي بسبب فيروس كوفيد-19، بحسب صندوق النقد الدولي**
- **الضم اليهودي: خطط الحدود الجديدة تترك الفلسطينيين في يأس**
- **كيف تسيطر باكستان والصين على السرد حول الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان**

التفاصيل:

الاقتصاد العالمي سيحصل على 12 تريليون دولار أمريكي من فيروس كوفيد-19، بحسب صندوق النقد الدولي

الجارديان - قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد العالمي سوف يتعرض بسبب "كوفيد-19" بقيمة 12 تريليون دولار (9.6 تريليون جنيه إسترليني) بعد خفض توقعاته المحبطة بالفعل للنمو للمملكة المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة في عام 2020. وقال صندوق النقد الدولي إن عودة الناتج العالمي إلى مستوياته في نهاية عام 2019 سيستغرق عامين، وحذر من أن الحكومات يجب أن تتوخى الحذر بشأن إزالة الدعم المالي لاقتصاداتها الهشة. وفي تحديث للتوقعات التي نشرت في نيسان/أبريل، قال صندوق النقد الدولي الذي يتخذ من واشنطن مقراً له إنه يتوقع الآن أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% هذا العام، مقارنة مع انخفاض متوقع بنسبة 3% في الربيع. وقال صندوق النقد الدولي إن وباء الفيروس التاجي كان أكثر سلبية بالنسبة للنشاط في النصف الأول من عام 2020 مما كان متوقعا، ومن المتوقع أيضا أن يكون الانتعاش أبطأ. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 5.4% في عام 2021، بعد أن كان 5.8% في نيسان/أبريل، لكنه سيهبط إلى الصفر في حالة حدوث موجة ثانية من الوباء في أوائل العام المقبل. وقالت المستشارة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي غيتا غوبيناث إن "جائحة كوفيد-19 دفعت الاقتصادات إلى إغلاق كبير مما ساعد على احتواء الفيروس وإنقاذ الأرواح لكنه أثار أيضا أسوأ ركود منذ الكساد الكبير". وأشارت إلى أن انخفاض الإنتاج في عام 2020 سيكون نصف سيئ مثل انخفاض بنسبة 10٪ في أوائل الثلاثينات، وقالت إنه سيكون هناك انخفاض في مستويات المعيشة لـ95٪ من البلدان هذا العام. وذكرت التوقعات الاقتصادية العالمية المعدلة أن الإغلاق وجه "ضربة كارثية" لسوق العمل العالمي، وأضافت أن ارتفاع أسعار الأسهم خرج من حالة الركود الأعمق في فترة ما بعد الحرب. وقد تم تنقيح توقعات النمو لكل دولة من الدول الصناعية السبع الكبرى والدول النامية الرائدة، فيما وصفه صندوق النقد الدولي بأنه "أزمة لا مثيل لها". ومن شأن الانخفاض الذي يقرب من 5% في الناتج العالمي هذا العام أن يكون أعمق كثيراً من الانخفاض الذي سجله في عام 2009 بنسبة 0.1% في عام 2009، بعد الانهيار الذي حل بالنظام المصرفي العالمي في الخريف الماضي. وكان صندوق النقد الدولي قد تصور بالفعل أن عام 2020 هو أسوأ عام للنمو العالمي منذ الكساد الكبير في الثلاثينات. وقال الصندوق إن اقتصاد المملكة المتحدة كان في طريقه إلى الانكماش بنسبة 10.2٪ في عام 2020. وفي نيسان/أبريل، وباستخدام البيانات التي تم جمعها قبل معرفة شدة الإغلاق في بريطانيا، كان صندوق النقد الدولي يعتقد أن المملكة المتحدة سوف تتقلص بنسبة 6.5% هذا العام. ومن المتوقع أيضا أن تسجل فرنسا

وإيطاليا انخفاضات في النشاط بنسبة 12.5% و12.8% على التوالي. وقالت إن التوقعات تخضع لكمية أكبر من المعتاد من عدم اليقين واستندت إلى بعض الافتراضات الرئيسية حول تداعيات الوباء: الابتعاد المادي المستمر حتى النصف الثاني من عام 2020، والندوب طويلة الأجل من الأضرار الأكبر من المتوقع الناجمة عن الإغلاق وضرب الإنتاجية مع تعزيز الشركات الناجية من ممارسات السلامة والنظافة في مكان العمل. وقال صندوق النقد الدولى إنه يفترض أيضا أن الظروف المالية التي خفت منذ الربيع ظلت على نطاق واسع عند المستويات الحالية. من الواضح أنه من الممكن تحقيق نتائج بديلة لمن هم في خط الأساس، وليس فقط بسبب كيفية تطور الوباء.

منذ البداية كان خبراء الاقتصاد والوبائيات وراء المنحنى في التنبؤ بتأثير كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والوفيات العالمية. لم تعد القيادة الرأسمالية تمتلك أي حلول للمشاكل الاقتصادية والصحية الناجمة عن كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. الإسلام وحده هو الذي يستطيع إنقاذ البشرية من الهاوية التي سقطت فيها.

الضم اليهودي: خطط الحدود الجديدة تترك الفلسطينيين في يأس

بي بي سي، هآرتس – من الممكن أن يضم رئيس وزراء يهود بنيامين نتانياهو هذا الصيف أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. ويقول إن هذه الخطوة، النابعة من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام، ستكتب فصلاً آخر من فصول "الأمجاد في تاريخ الصهيونية". الفلسطينيون متحدون، ويقولون إنهم ينسحبون من الاتفاقات السابقة، ويخاطرون بسلطتهم الحاكمة الهشة، وبالنسبة لهم، تعني هذه الخطوة فقدان الأراضي الحيوية لدولة مستقبلية وضربة الموت لأحلام تقرير المصير. إن الكثيرين من المجتمع الدولي ينظرون بقلق متزايد إزاء ما يعتبرونه انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، في حين إن التحذيرات تردد صدى للتوترات الساخنة التي يشهدها "الصيف الحار". كيف يتم وضع الأساس قبل ما يحتمل أن يكون واحداً من أهم التحركات السياسية في المنطقة منذ سنوات؟ قال وزير الحرب بيني غانتس يوم الثلاثاء إن دولة يهود لن تستمر في انتظار الفلسطينيين إذا رفضوا إجراء محادثات حول الضم المقترح لأجزاء من الضفة الغربية، كجزء من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للشرق الأوسط. وقال غانتس في مؤتمر صحفي عقده في مقر قيادة الجيش في تل أبيب "لن ندخل في أعماق الفلسطينيين". وأضاف أن "الفلسطينيين ما زالوا يرفضون الحوار ونبقى في "مأزق حرج". وقال غانتس، الذي دعم في الماضي علناً الحوار مع الفلسطينيين نحو اتفاق يؤدي إلى حل الدولتين، إن على الحكومة اليهودية أن "لا تدير الصراع فحسب، بل أن تشكله أيضاً". وأضاف أنه إذا اختار الفلسطينيون عدم إجراء محادثات مع دولة يهود حول الضم "فسيكون علينا أن نتحرك قدما بدونهم". وقد أعرب كبار مسؤولي الحرب عن تحفظاتهم بشأن الضم من جانب واحد. إن ضم يهود لما يصل إلى 30% من الضفة الغربية هو عنصر من عناصر خطة السلام التي وضعتها إدارة ترامب والتي أُعلن عنها في كانون الثاني/يناير، والتي تدعو أيضاً إلى إقامة دولة فلسطينية. ولم توضع الخرائط النهائية لما يمكن أن تتضمنه نسبة الـ30 % من السكان في صيغتها النهائية بين يهود وأمريكا، ولكنها ستشمل جميع المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وكذلك وادي الأردن.

في حين إن العالم منشغل بـ"كوفيد-19"، يخطط كيان يهود لضم 30% من الضفة الغربية ومنطقة الأغوار مجاملة للرئيس ترامب. إن عدم معارضة حكام المسلمين يشير إلى أنهم متواطئون في خيانة القرن هذه.

كيف تسيطر باكستان والصين على السرد حول الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان

نقل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان "CPEC"، واستثمارات الصين التي تبلغ قيمتها 6 مليار دولار في باكستان، والمشروع الرئيسي لمبادرة الحزام والطريق (BRI)، التحالف الاستراتيجي الذي دام خمسة عقود بين البلدين إلى المجال الاقتصادي في عام 2015. ومن الأفضل أن ينظر إلى "CPEC" على أنه الربط الاقتصادي في العلاقة الاستراتيجية الأوسع بين باكستان والصين. وفي حين إن تفاصيل الخطة - شروط الاستثمارات والقروض، والمدى الكامل للمشاريع، والتكلفة الإجمالية لباكستان - لا تزال غامضة، فقد هدفت الحكومتان الصينية والباكستانية معاً بحماس إلى السيطرة على السرد حول "CPEC"، والقضاء بقوة على الانتقادات. كان تشاو لي جيان، نائب رئيس البعثة الصينية سابقاً في إسلام أباد، شخصية محورية في سيطرة الصين على المعلومات المتعلقة بـ "CPEC"، حيث رد على منتقديه على وسائل التواصل من مكانه في السفارة الصينية. وقد شهد نجاحه في هذا المجال ترقيته إلى منصب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وهو الآن لاعب رئيسي في "دبلوماسية محاربي الذئب" في الصين بشأن وباء الفيروس التاجي. وفي باكستان، سعت حكومة رئيس الوزراء عمران خان إلى إعادة تعيين "حزب العمال الباكستاني"، الذي كان يُنظر إليه على أنه متحالف بشكل وثيق مع الحكومة السابقة، عندما تولت السلطة في عام 2018. وشهدت رد فعل سريع من الصين ومن الجيش الباكستاني، حيث أصدر رئيس الأركان في الجيش بياناً معبراً من زيارة إلى بكين جاء فيه: "إن BRI مع CPEC كما هو مقدر له أن ينجح على الرغم من كل الصعاب، وسوف يضمن الجيش الباكستاني أمن CPEC بأي ثمن". وقد تحدثت وزارة الخارجية الأمريكية في الأشهر الأخيرة ضد ما تعتبره إقراضاً مفترساً لباكستان. وتقول إن شروط الخطة تفيد الشركات والعمال الصينيين، وهي غير قابلة للاستدامة بالنسبة لباكستان، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عبء ديونها. وقد تراجعت الصين وباكستان بشكل منسق عن هذه الانتقادات. إن قوة رد باكستان على الوضع ملحوظة في سياق تحسن العلاقات الباكستانية مع أمريكا منذ عام 2018 من خلال عملية السلام الأفغانية، واعتمادها على صندوق النقد الدولي. وفي النهاية، فإن الرقابة الصارمة على السرد على كل من الصين وباكستان على الشراكة من أجل تنفيذ البرنامج، وانعدام الشفافية في شروطها، يحولان دون المساءلة السليمة للمشروع. ومن المفيد لباكستان أن تسمح ببعض الشفافية في برنامج العمل من أجل تحقيق المساواة بين البلدين، الأمر الذي قد يضغط على كلا الطرفين للانتقال إلى شروط مفيدة بنفس القدر لباكستان.

يثير افتقار باكستان إلى الدعم الصريح للصين ضدّ الهند على حدود لاداخ شكوكاً جديدة حول التزام خان تجاه الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان. ولا يمكن أن يعمل البرنامج من دون أن تتضافر جهود باكستان والصين لاستعادة كشمير، مما يعطي دفعة هائلة.